القطاع غير النفطي سيشهد زيادة 7.6 في المئة هذا العام

أكسفورد: ثبات الاقتصاد السعودي في النصف الثاني سيمهد الطريق لترقية تصنيفها الائتماني

قال تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال إن الإدارة المالية السليمة والاحتياطيات الكبيرة جعلت المملكة تسلك الطريق الصحيح لتحصل على درجات متقدمة في تصنيفاتها الرئيسية، نتيجة لتحسن فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي في المملكة.

وأصدرت وكالة«ستاندرد آند بور» تصنيفات قياسية تصاعدية للنظرة المستقبلية للمملكة في الأجل الطويل ورفعت تصنيفاتها السيادية الائتمانية من مستقر إلى إيجابي.

وأكدت الوكالة أن درجة التصنيف الائتمانية السيادية للعملة الأجنبية والمحلية في الأجل القريب والبعيد في المملكة عند درجة AA-/A-1+، بينما تركت تقييم التحويل والقابلية للتحويل دون تغيير عند AA، وهذا أول تقييم مستقبلي للاقتصاد السعودي منذ عام 2007، قبل الأزمة المالية العالمية.

وقالت الوكالة إن الاقتصاد السعودي عزز أسس نموه، حيث سجلت المملكة نمواً عالياً ومستداماً في القطاع الغير النفطي بمتوسط 8.0 في المئة خلال الفترة 2005-2012، مما أسهم بشكل عام بمتوسط نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.5 في المئة، وفي رأي الوكالة بأن نمو القطاع الاقتصادي الغير نفطي سيحمي الاقتصاد السعودي من تقلبات أسعار النفط أو انخفاضه.

أما مونيكا مالك الخبير الاقتصادي ببنك الاستثمار المجموعة المالية-هيرميس، يعتقد أنه من المحتمل أن ترقية درجات المملكة لن يكون لها تأثير كبير، حيث أن تكاليف الاقتراض متدنية بسبب قوة الاقتصاد الكلي والسيولة في المملكة، ومع ذلك عملية الترقية تأكيد إيجابي لتحسن الأساسيات.

وقالت وكالة ستاندرد آند بور أنها ستنتظر قبل أن تعدل ترقية تصنيف المملكة إلى المستوى التالي، لترى إذا ما استطاعت المملكة المحافظة على وتيرة النمو الاقتصادي، لتستحق ترقية تصنيفها إلى AAA النادر حدوثه، ومع ذلك قالت الوكالة أن المملكة سوف تبقى عند المستوى الحالي إذا تعثر مسار النمو، أو إذا كانت سترى مؤشرا على تباطؤ تراكم احتياطياتها النقدية الأجنبية.

وهذه الترقية هي الثانية لوكالة تصنيف في غضون أشهر، ففي منتصف مارس أصدرت وكالة فيتش ملاحظة للمستثمرين قائلة أنها قد عدلت نظرتها للمملكة من مستقرة إلى الإيجابية.

وكان هذا التحرك في جزء منه انعكاسا لما وصفته الوكالة بأنه التقدم الملموس التي تبذله المملكة لتحسين إمكانية الحصول على التمويل الإسكاني ومستويات أعلى من التوظيف في القطاع الخاص.

وقال تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال«رغم هذه الإيجابيات إلا أن«فيتش» لديها قلق من استمرار الاعتماد على النفط والأنشطة ذات الصلة، كما أن الوكالة تدرك أن التوسع في القطاعات الغير نفطية قد فاق النمو في القطاع النفطي في السنوات الأخيرة بشكل مستمر، لكن لاحظت أن المواد الهيدروكربونية لاتزال تشكل 90 في المئة من عائدات الدولة».

وقالت وكالة فيتش في تقريرها الصادر أنة من المحتمل ترقية تصنيف المملكة في المدى القريب من AA-، إذا ما حققت تقدماً ملحوظاً في الحد من البطالة بين المواطنين، وزيادة تنويع الاقتصاد واتخذت تدابير لوقف الارتفاع في الحد الأعلى لأسعار النفط التي بنيت عليها ميزانيتها والتي قدرتها الوكالة عند 76 دولارا للبرميل في عام 2012.

واتفقت الوكالتان ستاندرد آند بور وفيتش أنه سيكون هناك بعض التباطؤ في الاقتصاد السعودي هذا العام بسبب ضعف الطلب على النفط، وهذا التوقع يتوافق مع توقعات تقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر في 20 مايو، والذي قال إن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بنسبة 4.4 في المئة في عام 2013، مقارنة مع 6.8 في المئة في العام الماضي.

ولفت التقرير إلى أنة مع أن القطاع الغير نفطي سيشهد زيادة بنسبة 7.6 في المئة في عام 2013، بينما مساهمة النفط في نمو الناتج المحلي الإجمالي في تناقص في السنوات السابقة.

وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي قد قال أن التضخم يمكن أن يصبح قضية في وقت لاحق في السنة إذا ما أصبحت الزيادة في الطلب على الوقود مشكلة من جانب العرض، ومن المتوقع إن يكون مستويات النمو أكثر اعتدالا، كما كان متوقعا من الصندوق، والذي سيحد من أي زيادة في الإنفاق، وتشير التوقعات إلى ثبات الاقتصاد السعودي في النصف الثاني من عام 2013، مما سيمهد الطريق لها للحصول على إمكانية ترقية درجاتها في العام القادم أو الذي يليه.

الاقتصاد السعودي سيتباطئ هذا العام لضعف الطلب على النفط

تصل إلى 15.67 مليار ريال بنهاية النصف الأول 2013

الأرباح المجمعة للبنوك السعودية ترتفع بنسبة 3 في المئة

سجلت البنوك السعودية المدرجة بالسوق المالي خلال النصف الأول 2013 ارتفاعا في أرباحها المجمعة بنسبة 3 في المئة إلى 15.67 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2012 الذي حققت خلالها أرباحا بلغت 15.23 مليار ريال. ولا تتضمن هذه الأرقام أرباح البنك الأهلي- أكبر البنوك السعودية - أو الفروع الأجنبية العاملة في السعودية.

وحققت جميع البنوك ارتفاعات متفاوتة في الأرباح باستثناء» الفرنسي» و«بنك البلاد» نتيجة زيادة مصاريف العمليات للأول، وتضمن نتائج الثاني أرباحا راسمالية قدرها 373 مليون ريال خلال عام 2012 وباستثناء تلك الارباح فإن نسبة نمو ارباح البنك تبلغ 9 في المئة.

وكانت أكبر نسبة نمو لبنك «البلاد» بـ 24 في المئة تلاه «الجزيرة» بنسبة 16 في المئة ثم «الفرنسي» والذي حقق ارتفاعا بنسبة 12 في المئة، والجدول يوضح تطور الأرباح الفصلية للبنوك المدرجة بالسوق المالي: ميزانية البنوك المجمعة

مقارنة ارباح البنوك للنصف الاول 2013 مع الفترة المقابلة من 2012

البنك	النصف الاول 2012	النصف الأول 2013	التغير
الرياض	1815.8	1919.0	
الجزيرة	272.0	312.0	
سامبا	435.0	434.7	
الهولندي	622.3	721.0	
الفرنسي	1546.0	1446.0	
ساب	1769.0	1862.9	
العربي	1373.5	1386.7	
سابك	2303.0	2334.0	
الراجحي	4104.0	4174.0	
البلاد	665.0	518.4	
الانماء	330.0	463.0	
المجموع	15238.6	15671.3	

* جميع المبالغ بالمليون الريال

جدول أرباح البنوك

واستمرت موجودات البنوك المجمعة بالارتفاع خلال هذه الفترة لتنمو بنسبة 12 في المئة لتصل الى 1424 مليار ريال مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 وبنسبة 2 في المئة مقارنة بالربع السابق.

كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 14 في المئة لتصل إلى 1099.5 مليار ريال، وكذلك الحال بالنسبة للقروض المجمعة لتنمو بنسبة 15 في المئة مقارنة بالعام السابق كما

قطر تجري مباحثات لشراء «DIA» الألمانيةبقيمة 5 مليارات يورو

أبلغ مصدران مطلعان«رويترز» أمس أن قطر أجرت محادثات أولية مع «آر دبليو اي» ثاني أكبر شركة مرافق في المانيا لشراء وحدتها للنفط والغاز «دي اي إيه».

غير أن المحادثات، بحسب «رويترز»، لم تقترب بعد من تحقيق نتائج ملموسة.وقال أحد المصدرين أمس «المشروع يمضي ببطء شديد ولا نتوقع قرارا في وقت قريب».كانت «آر دبليو اي» قد قالت في مارس إنها تنوي بيع «دي اي إيه» لتخفيض الإنفاق الرأسمالي وتقليص الديون.

وقال أحد المصدرين إن الشركة تسعى لجمع نحو خمسة مليارات يورو«6.5 مليارات دولار» من الصفقة.

وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» في وقت متاخر أول من أمس الخميس أن «آر دبليو اي» أجرت محادثات مع جهاز قطر للاستثمار بشأن «دي اي إيه». وبحسب «رويترز» رفضت «آر دبليو اي» التعقيب ولم يتسن الوصول إلى جهاز قطر للاستثمار للحصول على تعقيب.

وحتى الآن لم تؤكد أي شركة علانية اهتمامها بشراء «دي اي إيه» سوى «فينترشال» ذراع النفط والغاز لمجموعة«باسف» الألمانية. ويبلغ عدد العاملين في «دي اي إيه» نحو 1400 عامل وقد ساهمت بنحو 23 في المئة من إجمالي الأرباح التشغيلية لـ«آر دبليو اي» عام 2012.

ار دبليو اي ثاني أكبر شركة مرافق في ألمانيا

وقال المصدران إن قطر أجرت محادثات معتادة مع «آر دبليو اي» على مدى سنوات بشأن عدة مسائل من بينها «دي اي إيه» لكنها لم يخوضا في التفاصيل.

وتقول «آر دبليو اي» إنها تريد بيع الوحدة بأكملها لكن ذلك قد يكون صعبا بسبب الهيكل المعقد لـ«دي اي إيه» التي تملك حصصا في نحو 190 امتيازا للنفط والغاز في 14 دولة في أوروبا والشرق الأوسط.

أكدت أن 13 في المئة فقط من المسافرين يستخدمونه ما يؤكد الحاجة لتطويره

دراسة: فرص نمو قوية للطيران الاقتصادي في الشرق الأوسط

قالت دراسة صادرة عن شركة الجزيرة كابيتال حول تطور الطيران منخفض التكلفة في منطقة الشرق الأوسط إن خدمات هذا القطاع تعتبر منخفضة وغير منتشرة كوسيلة من وسائل النقل في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن فقط ما نسبته 13.5 في المئة من إجمالي المسافرين من منطقة الشرق الأوسط يسافر ضمن خطوط الطيران منخفضة التكلفة، مما يؤكد وجود فرص نمو قوية للقطاع في المنطقة.

وأوضحت الدراسة التي نشرتها صحيفة الرياض، أنه بالمقارنة مع الدول الأوروبية وغيرها من دول العالم، نجد أن نسبة انتشار رحلات شركات الطيران منخفضة التكلفة في تلك الدول أعلى بكثير، الأمر الذي يعتبر مناسبا لتحليل القطاع وتسليط الضوء على التحديات التي يواجهها هذا القطاع والفرص التي تتيحها.

وأوضحت أن المحدد الرئيسي لربحية أي شركة هو مدى جاذبية القطاع الذي تنتمي إليه أعمال الشركة، مشيرة إلى أن قدرة الشركة على إضافة قيمة لأعمالها يمكنها من الحصول على مركز تنافسي تفوق به نظيراتها.

وأشارت إلى أن منطقة الشرق الأوسط شهدت نمواً كبيراً لأعمال شركات الطيران منخفضة التكلفة بعد إنشاء الشركة العربية للطيران، حيث تعمل حاليا في المنطقة 6 شركات طيران، 3 منها في الإمارات«العربية للطيران، فلاي دبي، رأس الخيمة»، وواحدة في المملكة«ناس»، وواحدة أخرى في مصر«العربية للطيران مصر»، وواحدة في الكويت«طيران الجزيرة».

وقد شكلت رحلات شركات الطيران المنخفضة التكلفة ما نسبته 13.5 في المئة إلى إجمالي رحلات الخطوط الجوية في عام 2012، في حين بلغت النسبة 11.7 في المئة لعام 2011، وتعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع الأسواق الأخرى.

كما أوضحت الدراسة أن نسبة انتشار رحلات شركات الطيران المنخفضة التكلفة في منطقة الشرق الأوسط هي أعلى بقليل عن تلك في إفريقيا، وأقل بكثير عن غيرها في الأقاليم الأخرى مثل أوروبا والقارة الأميركية، وبانخفاض نسبة تغلغل خدمات هذه الشركات فإن الاعتقاد هو أن لدى المنطقة الكثير من الوقت للوصول إلى مستوى الإشباع، كما أن الحصة السوقية لشركات الطيران منخفضة التكلفة في آسيا، يفسح المجال لها لتعزيز تواجدها في المنطقة، وخاصة بسبب الكثافة السكانية للمواطنين الآسيويين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلى ضوء تحليل الدراسة والمعلومات والنماذج، فالاعتقاد هو أن فرص النمو المحتملة في هذا القطاع قوية، وبحسب توقعات منظمة النقل الجوي الدولي«الأياتا» للنمو القوي لقطاع الطيران في منطقة الشرق الأوسط، فإن شركات الطيران المنخفضة التكلفة تركز استراتيجياتها على تلبية الطلب المتنامي على خدماتها.

كما يعتقد أن نموذج أعمال شركات الطيران المنخفضة التكلفة يزيد من جاذبية القطاع ومن فرص النمو الكبيرة المحتملة لها بسبب الطلب القوي للسفر جواً من كلا المواطنين والمغتربين في المنطقة، كما أن العديد من الإجراءات مثل عدم وجود خدمات إضافية في الرحلات، الدفع لوجبات الطعام المقدمة على متن الطائرة، العمل من المطارات الثانوية وغيرها تعتبر بدائل أخرى للمسافر للتنقل بوسائل النقل الجوية الرخيصة.

«الخطوط الإثيوبية» ستستمر في تشغيل أسطولها من طائرات دريملاينر

«رويترز»: قالت شركة الخطوط الجوية الإثيوبية إنها ستستمر في تشغيل أسطول طائراتها من طراز بوينج 787 دريملاينر بعد أن شب حريق في إحدى هذه الطائرات في مطار هيثرو بلندن.

وقالت ادارة العلاقات العامة بالشركة عبر البريد الالكتروني«لم نوقف أيا من طائراتنا... الحادث في مطار هيثرو وقع عندما كانت الطائرة على الأرض ومر عليه أكثر من ثماني ساعات وليس مرتبطا بالسلامة الجوية».

وأجابت ردا على سؤال حول ما إذا كانت الشركة عرفت سبب الحريق «ليست هناك تطورات جديدة.. الأمر لا يتعلق بالسلامة، يجري التحقيق في الحادث لمعرفة سبب الحريق».

باكستان: 70 مليون دولار لشركة الخطوط الجوية الباكستانية الدولية

قررت الحكومة الباكستانية تقديم مبلغ 70 مليون دولار لشركة الخطوط الجوية الباكستانية الدولية بعد ان ثبت أن اكثر من 70 في المئة من طائراتها صالحة للاستخدام.

وجاء في بيان رسمي نشر هنا اليوم ان الحكومة الباكستانية ستقوم ايضا بتصفية نحو 30 في المئة من حصص الشركة ونقل ادارتها وتحرير الاموال من القيود للسماح لها بالايفاء بالتزاماتها الدولية.

واتخذت الحكومة الباكستانية هذا القرار في اجتماع لجنة التنسيق الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء الباكستاني برئاسة وزير المالية اسحق دار قبل مقابلته رئيس الوزراء نواز شريف.

وقال العضو المنتدب للشركة في الاجتماع ان«ادخال عشر طائرات من الجيل الجديد في الخدمة سيولد دخلا سنويا بقيمة 0.36 مليار دولار من خلال حجز نسبة 85 في المئة من مقاعدها وتشغيلها لمدة 12 ساعة ونصف يوميا».

السعودية تستحدث 6 ملايين وظيفة للمواطنين حتى عام 2030

تستهدف المملكة إيجاد 3 ملايين وظيفة للمواطنين الأعوام القادمة و6 ملايين وظيفة بحلول 2030، على نحو جزئي عبر العديد من المبادرات التي تقوم بها الجهات المختصة.

وقال بيت الاستثمار العالمي جلوبل إن ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين السعوديين قد شجع على اتخاذ إجراءات ضد الشركات التي تعين عمالاً أجانب حيث تأمل الحكومة في أن تعزز العديد من المبادرات التي اتخذتها، بما في ذلك رسوم العمالة السنوية بالنسبة للشركات التي تقل نسبة السعودة فيها عن 50 في المئة.

ومن المتوقع تباطؤ النمو السكاني في المملكة بشكل ملحوظ في السنوات القادمة عقب النمو السريع الذي حدث بين عامي 2000 و2010، حيث يُقدر بطء النمو السكاني بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 2.0 في المئة بين 2010 و2020 ومعدل نمو سنوي مركب يبلغ 1.4 في المئة خلال الفترة من 2020 إلى 2030 مقابل معدل نمو سنوي مركب بواقع 3.2 في المئة في بين عامي 2000 و2010.

وتشير التقديرات إلى أن تعداد السكان غير السعوديين، الذي قد نما ليصل إلى ثُلث التعداد الكلي للسكان في عام 2012، قد ينخفض إلى 23 في المئة من إجمالي التعداد السكاني في 2024.

ومن المتوقع أن يسهم القطاع غير النفطي في نمو إجمالي الناتج المحلي للمملكة، حيث تستمر الحكومة في طرح مبادرات بهدف التنويع بعيداً عن النفط ومعالجة الحاجات الاجتماعية والتنموية.

ومن المرجح بقاء نمو القطاع الخاص غير النفطي أعلى من توقعات إجمالي الناتج المحلي، حيث يبلغ متوسط النمو ما يزيد عن 5.5 في المئة. وفي تلك الأثناء، فإنه من المتوقع أن يبقى نمو القطاع الخاص غير النفطي ثابتاً بواقع 3.9 في المئة حتى عام 2017.

ويتوقع أن يستمر قطاع التصنيع في قيادة النمو في القطاع الخاص جراء الاستهلاك المحلي القوي والصادرات غير النفطية، وتدعمه الاستثمارات الرأسمالية المستمرة في القطاع.

ومن المتوقع أن يبقى ميزان الحساب الجاري على حاله نتيجة لارتفاع الفائض التجاري الذي يستمر في تعويض العجز في الخدمات والحوالات الجارية.

ورغم الحفاظ على الدخل من الاستثمارات الخارجية طوال فترة التباطؤ الاقتصادي العالمي، فإنه يُعتقد بأن يحقق عوائد أفضل مع توقع ارتفاع أسعار الفائدة بعد عام 2015. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى هبوط ميزان الحساب الجاري إلى 12.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 من 26.5 في المئة في عام 2012.

ولفت تقرير جلوبل إلى أنه من المتوقع أن يسهم التحسن في مناخ الأعمال العام من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، في حين أن محافظ الاستثمارات في الخارج من المحتمل أن تنخفض تدريجياً.

ومن المتوقع أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 3.1 في المئة ليصل إلى 16.1 مليار دولار في 2017. كما أن محافظ الاستثمارات في الخارج من المحتمل أن تتباطأ بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10.6 في المئة لتصل إلى 10.4 مليارات دولار.

وتشير التقديرات إلى ارتفاع الاستثمارات الأخرى في الخارج بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 15.0 في المئة لتصل إلى 17.3 مليار دولار في 2017.

قطاع الصناعة يستعد لاستقبال عدد من الفرص الجديدة